٩ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن دورياً بتطورات الحالة وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريراً يشمل التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط من جميع جوانبها.

الجلسة العامة ٩٨
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٢٢٧ ـ مسألة ناميبيا[٧٦]

ألف

الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧] والفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٧٨]،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تشير خاصة إلى قراريها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، وإلى القرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن ناميبيا، وكذلك إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٧٩]، تلبية للطلب الذي وجهه إليها مجلس الأمن في قراره ٢٨٤ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٣١١١ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ١٤٦/٣١ و ١٥٢/٣١ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، واللذين قامت فيهما، في **جملة أمور**، بالاعتراف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي، وبمنحها مركز المراقب،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ تضع في اعتبارها القرار المتعلق بناميبيا الذي اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والثلاثين، المعقودة في فريتاون من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨١]، والذي أقره بعد ذلك مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السابعة عشرة المعقودة في فريتاون من ١ إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٨٠، وخاصة مقرره الذي يعيد فيه تأكيد دعم الدول الأعضاء المطلق للكفاح المسلح العادل من أجل التحرير، الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، الممثل الوحيد الشرعي والحقيقي للشعب الناميبي، ويكرر فيه مقرره السابق بمنح مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مركز المراقب الدائم في منظمة الوحدة الافريقية،

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا المعقود في باريس في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٨٢]،

وإذ تؤكد المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المجتمع الدولي عن اتخاذ جميع التدابير الممكنة دعماً للشعب الناميبي في كفاحه من أجل التحرير الذي يخوضه بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، التي هي ممثله الوحيد والحقيقي،

وإذ تدين بقوة استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وقمعها الوحشي للشعب الناميبي، واستغلالها بلا رحمة لشعب ناميبيا ومواردها، وأيضاً جهودها الرامية إلى تحطيم الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لناميبيا،

وإذ تشعر بالسخط لعمليات الحبس والاحتجاز التعسفية التي يتعرض لها الزعماء السياسيون للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأتباع هذه المنظمة، ولقتل الوطنيين الناميبيين وغير ذلك

---

(٧٦) انظر أيضاً الفرع الأول، الحاشية ٧؛ والفرع العاشر باء ـ ١، المقرر ٤٤٢/٣٥؛ والفرع العاشر باء ـ ٥، المقرر ٤٥١/٣٥.

(٧٧) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤** (A/35/24 و Corr.1 و 2).

(٧٨) **المرجع نفسه، الملحق رقم ٢٣** (A/35/23/Rev.1)، الفصول من الأول إلى الخامس والفصل الثامن.

(٧٩) **التبعات القانونية التي تترتب على الدول نتيجة لاستمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا (افريقيا الجنوبية الغربية) بالرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠)، فتوى**، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١، الصفحة ١٦ من النص الانكليزي.

(٨٠) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤** (A/35/24)، المجلد الأول، الفقرة ٩١.

(٨١) A/35/463 و Corr.1، المرفق الأول، قرار مجلس الوزراء ٧٨٨ (د ـ ٣٥).

(٨٢) A/35/539-S/14220، المرفق. وللاطلاع على النص المطبوع للإعلان، انظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤** (A/36/24).

من الأعمال الوحشية التي تشمل الضرب المبرح والتعذيب وإزهاق أرواح الناميبيين الأبرياء، والتدابير اللاإنسانية التعسفية المتمثلة في العقوبة الجماعية والتدابير الرامية إلى تخويف الشعب الناميبي وإلى تحطيم ارادته المعقودة على تحقيق أمانيه المشروعة في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

وإذ تشعر بالسخط لرفض جنوب افريقيا الالتزام بقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، و ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨، و ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، و ٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، ولقراراتها الرامية إلى نقل السلطة إلى فئات غير شرعية خانعة لمصالحها كي تواصل سياساتها المتمثلة في السيطرة على شعب الاقليم وموارده الطبيعية واستغلالها،

وإذ تجدد دعوتها إلى المجتمع الدولي، وخاصة جميع الدول الأعضاء، بالامتناع عن الاعتراف بأي نظام قد تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي متجاهلة أحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا، أو التعاون مع ذلك النظام،

وإذ تكرر بقوة الاعراب عن تأييدها لحركة التحرير الوطني لناميبيا، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، وهي الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي، في كفاحه في سبيل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

وإذ تؤكد من جديد دعمها الكامل للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ تلاحظ بارتياح معارضة الشعب الناميبي المستمرة لوجود جنوب افريقيا غير الشرعي في الاقليم ولسياساتها العنصرية القمعية، وعلى وجه الخصوص، التقدم الذي يحرزه كفاحه بجميع أشكاله في سبيل التحرير الوطني، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ تدين بقوة قرار جنوب افريقيا بضم خليج والفيس وإدعاء السيادة على جزيرة بنغوين والجُزر الأخرى الواقعة مقابل ساحل ناميبيا، مقوضة بذلك وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية، باعتباره عملاً توسعياً استعمارياً،

وإذ تشجب بقوة سياسات الدول التي تواصل، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١، الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وقنصلية وغيرها مع جنوب افريقيا التي تدعي التصرف باسم ناميبيا أو بشأنها، وتواصل كذلك التعاون العسكري أو الاستراتيجي معها، وكلها أمور تؤدي إلى دعم أو تشجيع جنوب افريقيا في تحديها للأمم المتحدة،

وإذ تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لما يبذله من جهود لاكتساب قدرة نووية لأغراض عسكرية وعدوانية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تزايد إضفاء الطابع العسكري على ناميبيا واستمرار أعمال العدوان على دول افريقية مستقلة مجاورة وخاصة أنغولا وزامبيا مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وعن تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية،

وإذ تؤكد من جديد أن موارد ناميبيا تراث للشعب الناميبي له حرمته، وأن استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية لهذه الموارد تحت حماية الإدارة الاستعمارية العنصرية القمعية، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة وللمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا، الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤[٨٣]، هو أمر غير شرعي ويساهم في الإبقاء على نظام الاحتلال غير الشرعي،

وإذ تثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في سبيل الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به بموجب قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا لحين نيلها الاستقلال،

١ ـ **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا؛

٢ ـ **تكرر القول** بأن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا حتى يتحقق في الإقليم تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيان، ولهذا الغرض، تؤكد من جديد الولاية المسندة إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا لحين نيلها الاستقلال؛

٣ ـ **تؤكد من جديد** حق شعب ناميبيا، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة، بما في ذلك خليج والفيس وجزيرة بنغوين والجُزر الأخرى الواقعة مقابل ساحل ناميبيا، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وكما سلّم بذلك في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) و ٢١٤٥ (د ـ ٢١)، وكذلك في القرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتصل بناميبيا، وشرعية كفاحه بكل الوسائل المتاحة له، بما في ذلك الكفاح المسلح، ضد احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليمه؛

---

(٨٣) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤** (A/35/24)، المجلد الأول، المرفق الثاني.

٤ ـ **تؤكد من جديد** أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وهي حركة التحرير الوطني لناميبيا، هي الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي؛

٥ ـ **تؤيد** الكفاح المسلح للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في سبيل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة؛

٦ ـ **تطلب إلى** الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى أن تقدم دعماً متزايداً ومستمراً ومساعدة مادية ومالية وعسكرية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لتمكينها من تكثيف كفاحها من أجل تحرير ناميبيا؛

٧ ـ **ترحب** بالإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا؛

٨ ـ **تؤيد بقوة** الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في سبيل الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به بموجب قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، باعتباره السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا لحين نيلها الاستقلال؛

٩ ـ **ترجو** من جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تماماً مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الشرعية لإدارة الإقليم حتى نيله الاستقلال، في تنفيذ الولاية المسندة إليه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقراراتها اللاحقة؛

١٠ ـ **تعلن** أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل عملاً عدوانياً ضد الشعب الناميبي وحركة تحريره الوطني، وكذلك ضد الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن الإقليم حتى نيله الاستقلال؛

١١ ـ **تدين بقوة** نظام جنوب افريقيا لتماديه في رفض الامتثال لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بناميبيا؛

١٢ ـ **تدين بقوة** مناورات جنوب افريقيا في ناميبيا، الرامية إلى نقل السلطة إلى فئات غير شرعية خانعة لمصالحها كي تواصل سياساتها المتمثلة في السيطرة على شعب الاقليم وموارده الطبيعية واستغلالها؛

١٣ ـ **تدين بقوة** إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية لقرارها بفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع الناميبيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٥ سنة، وهو قرار سيزيد من معاناة شعب ناميبيا ويعرّض حياته للاضطراب ويجبر الكثيرين على اللجوء إلى البلدان المجاورة وبذلك يفرض أعباء إضافية على برامج المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لضمان توفير المأوى والدعم الكافيين للاجئين من ناميبيا؛

١٤ ـ **تعلن** أن كل التدابير التي يتخذها نظام الاحتلال غير الشرعي لفرض التجنيد الإجباري في ناميبيا، هي تدابير غير شرعية وباطلة ولاغية؛

١٥ ـ **تؤكد من جديد رسمياً** أن الاستقلال الحقيقي لناميبيا لا يمكن أن يتحقق إلاّ باشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبي، اشتراكاً مباشراً وكاملاً في جميع الجهود المبذولة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا، وأن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما جنوب افريقيا، التي تحتل الإقليم بصورة غير شرعية وترتكب العدوان ضد الشعب، من ناحية، والشعب الناميبي، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، تؤيده الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن الإقليم حتى نيله الاستقلال، من الناحية الأخرى؛

١٦ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي، وخاصة جميع الدول الأعضاء، أن تواصل الامتناع عن الاعتراف بأي نظام قد تفرضه إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية على الشعب الناميبي، تجاهلاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)، وغيرها من القرارات المتصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، أو التعاون مع ذلك النظام؛

١٧ ـ **تكرر الإعراب** عن أن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من ناميبيا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، لاسيما قرار الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨ وقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨، وأن أي قرار تتخذه جنوب افريقيا بضم خليج والفيس يكون من ثم غير شرعي وباطلاً ولاغياً؛

١٨ ـ **تؤكد** أن الجزر الواقعة مقابل ساحل ناميبيا، بما في ذلك بنغوين، وايتشابو، وهولا مزبيرد، وميركوري، ولونغ، وسيل، وهاليفاكس. وبوزشن، والباتروس روك، وبومونا، وبلام بودينغ. وسنكلير ز، تشكل جزءًا لا يتجزأ من ناميبيا وأن أي قرار تتخذه جنوب افريقيا بإدعاء السيادة على هذه الجزر يكون غير شرعي وباطلاً ولاغياً؛

١٩ ـ **تدين بقوة** إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية لقمعها الواسع النطاق لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، رامية من وراء ذلك إلى خلق مناخ من التخويف والإرهاب بغرض فرض ترتيب سياسي على الشعب الناميبي يستهدف تقويض السلامة الإقليمية لناميبيا ووحدتها وإدامة النهب المنتظم للموارد الوطنية للإقليم؛

٢٠ ـ **تطالب** جنوب افريقيا بالافراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين، بمن فيهم جميع المسجونين أو المحتجزين بموجب ما يسمى بقوانين الأمن الداخلي، أو الأحكام العرفية أو أية إجراءات تعسفية أخرى، سواء كان هؤلاء الناميبيون قد اتهموا أو حوكموا أو تم توقيفهم دون توجيه تهمة إليهم، في ناميبيا أو في جنوب افريقيا؛

٢١ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لتعزيزها المستمر لقوتها العسكرية في ناميبيا وتجنيدها وتدريبها للناميبيين في جيوش قبلية، واستخدامها لعملاء آخرين لتنفيذ سياستها القائمة على شن الهجمات العسكرية على دول افريقية مستقلة، وخاصة أنغولا وزامبيا، ولتهديداتها وأعمالها التخريبية والعدوانية ضد هذه البلدان، ولتشريدها الناميبيين، بالقوة وعلى نطاق واسع، من ديارهم لأغراض عسكرية وسياسية؛

٢٢ ـ **تطلب** إلى جميع الدول اتخاذ تدابير تشريعية فعّالة لمنع تجنيد المرتزقة وتدريبهم ومرورهم من أراضيها للخدمة في ناميبيا؛

٢٣ ـ **تعلن** أن تمادي جنوب افريقيا في تحديها للأمم المتحدة، واحتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا والحرب القمعية التي تشنها ضد الشعب الناميبي، وتماديها في الأعمال العدوانية الموجهة من قواعد في ناميبيا ضد بلدان افريقية مستقلة، وسياسة التوسع الاستعماري **والفصل العنصري** التي تتبعها حالياً، واستحداثها لأسلحة نووية، تشكل كلها تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين؛

٢٤ ـ **تدين** تلك الدول الغربية وغيرها من الدول التي ساعدت جنوب افريقيا في تطوير قدرة نووية، وتحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء، فرادى ومجتمعة، على إحباط محاولات جنوب افريقيا استحداث أسلحة نووية؛

٢٥ ـ **تدين بقوة** أنشطة جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا في ظل إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية التي تستغل بغير وجه شرعي موارد الاقليم، وتطالب الشركات عبر الوطنية وغيرها من المشتركين في هذا الاستغلال بالامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وذلك بالامتناع فوراً عن القيام بأية استثمارات أو أنشطة جديدة في ناميبيا وبالانسحاب من الاقليم، وبصفة عامة، إنهاء تعاونها مع إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية؛

٢٦ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦)، و ٤٣٥ (١٩٧٨)، و ٤٣٩ (١٩٧٨)، ولما تقوم به، على نحو مخالف لتلك القرارات، من مناورات ترمي إلى تعزيز مصالحها الاستعمارية والاستعمارية الجديدة على حساب الأماني المشروعة للشعب الناميبي في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني تحقيقاً أصيلاً داخل ناميبيا موحدة؛

٢٧ ـ **تطالب** جنوب افريقيا بالامتثال العاجل، وعلى نحو تام وغير مشروط، لقرارات مجلس الأمن، وبصفة خاصة القرار ٣٨٥ (١٩٧٦)، وقراراته اللاحقة المتعلقة بناميبيا؛

٢٨ ـ **تطلب** إلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة ضد أية مناورات معوّقة أو أية مخططات مخادعة يقوم بها نظام الاحتلال غير الشرعي بهدف إحباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني، وكذلك بهدف إبطال انجازات كفاحه العادل؛

٢٩ ـ **تطلب رسمياً** إلى مجلس الأمن أن يجتمع، على سبيل الاستعجال، لفرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا، وفق ما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لضمان امتثال جنوب افريقيا الفوري لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بناميبيا.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

بـاء

تكثيف وتنسيق جهود الأمم المتحدة لنصرة ناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة ناميبيا،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧] والفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٧٨]،

وإذ تشير إلى قراريها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، وكذلك إلى قراراتها اللاحقة المتعلقة بناميبيا،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ الذي طلب فيه المجلس، **في جملة أمور**، من جميع الدول تنبي مواطنيها أو الشركات التي تحمل جنسيتها، والتي لا تخضع للاشراف الحكومي المباشر، عن القيام باستثمارات أو الحصول على امتيازات في ناميبيا، وأن تمتنع، لهذا الغرض، عن حماية هذه الاستثمارات في مواجهة أية دعاوى من جانب حكومة ناميبية شرعية تقوم في المستقبل،

وإذ تضع في اعتبارها المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤[٨٣]،

وإذ تشير إلى الاعلان المتعلق بناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا الواردين في قرار الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ تؤكد أن موارد ناميبيا تراث للشعب الناميبي له حرمته، وأن قيام مصالح اقتصادية أجنبية تحت حماية إدارة جنوب افريقيا القمعية غير الشرعية باستغلال هذه الموارد يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة بهذا الموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن،

وإذ تشجب بشدة سياسات تلك الدول التي تواصل، بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٧٩]، الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وقنصلية وغيرها مع جنوب افريقيا التي تدعي التصرف باسم ناميبيا أو فيما يتعلق بها، وكذلك بتعاون عسكري أو استراتيجي معها، وكلها أمور تؤدي إلى مساندة أو تشجيع جنوب افريقيا في تحدّيها للأمم المتحدة،

وإذ تدين بشدة الدعم الذي لا تزال إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية تتلقاه من تلك المصالح الأجنبية، الاقتصادية والمالية وغيرها، التي تتعاون معها في استغلالها للموارد البشرية والطبيعية لاقليم ناميبيا الدولي، وفي زيادة ترسيخ سيطرتها غير الشرعية والاستعمارية عليه،

وإذ تدرك الحاجة المستمرة إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد اشتراك المصالح الأجنبية، الاقتصادية والمالية وغيرها، في استغلال الموارد البشرية والطبيعية لناميبيا الذي يسهم في إدامة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا،

١ ـ **تطلب** إلى الدول التي لم تمتثل بعد للأحكام بهذا الموضوع في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بناميبيا، ولفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١، أن تفعل ذلك؛

٢ ـ **تحث** الدول التي لم تقم بعد بقطع علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا، فيما يخص ناميبيا، على أن تبادر الى ذلك، وأن تتخذ تدابير ترمي إلى إرغام حكومة جنوب افريقيا على الانسحاب فوراً من ناميبيا وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢١٤٥ (د ـ ٢١) و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥)، وكذلك وفقاً للقرارات اللاحقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بناميبيا؛

٣ ـ **تكرر التأكيد** أن موارد ناميبيا تراث للشعب الناميبي له حرمته وأن قيام مصالح اقتصادية أجنبية تحت حماية الإدارة الاستعمارية العنصرية القمعية باستغلال تلك الموارد، على نحو يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتصلة بالموضوع والمرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا، هو استغلال غير مشروع ويسهم في الإبقاء على نظام الاحتلال غير الشرعي؛

٤ ـ **تدين بقوة** أنشطة جميع الشركات الأجنبية العاملة في ناميبيا تحت إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية، والتي تستغل الموارد البشرية والطبيعية للاقليم، وتطالب بوقف مثل ذلك الاستغلال على الفور؛

٥ ـ **تناشد** الحكومات تني أصحاب الاستثمارات الخاصة من بلدانها عن الاشتراك في مشاريع تجارية في ناميبيا تعود بالفائدة على نظام جنوب افريقيا بإتاحتها موارد إضافية يواجه بها التكاليف العسكرية لسياسته القمعية في ناميبيا؛

٦ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إجراء اتصالات بالشركات التي تزود جنوب افريقيا بالأسلحة والذخائر وحثها على الكف عن هذه الأنشطة؛

٧ ـ **ترجو مرة أخرى** من جميع الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التطبيق الكامل والامتثال لأحكام المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا، وأن تتخذ من التدابير الأخرى ما قد يكون ضرورياً للمساعدة في حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا؛

٨ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة جهوده لضمان تنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا؛

٩ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، كتيّباً مفهرساً عن الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا؛

١٠ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم بما يلي:

(أ) إبلاغ حكومات الدول التي تعمل شركاتها، عامة كانت أو خاصة، في ناميبيا بعدم شرعية تلك العمليات، وبموقف المجلس في هذا الشأن؛

(ب) إيفاد بعثات تشاور إلى الحكومات التي تقوم شركاتها باستثمارات في ناميبيا، لكي تستعرض معها جميع التدابير الممكنة لعدم تشجيع استمرار هذه الاستثمارات؛

(ج) الاتصال بمجالس وهيئات إدارة الشركات الأجنبية العاملة في ناميبيا لتنبيهها إلى الأساس غير الشرعي الذي تعمل استناداً إليه في ناميبيا، وإلى موقف المجلس في هذا الشأن؛

١١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يلفت انتباه الوكالات المتخصصة إلى المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا، لكي تساعد تلك الوكالات المجلس في تعزيز التنفيذ التام لذلك المرسوم؛

١٢ ـ **ترجو** كذلك من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة دراسة استغلال المصالح الاقتصادية الأجنبية للأورانيوم الناميبي والتجارة فيه، والتقدم بتقرير حول ما يصل إليه من نتائج إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

جيم

برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة ناميبيا،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧] والفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٧٨]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا إلى أن تنال استقلالها،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا، واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ تؤكد من جديد أن المسؤولية المباشرة عن ناميبيا تقع على عاتق الأمم المتحدة وأنه يجب تمكين شعب ناميبيا من بلوغ تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى مواصلة المشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن وضع وتنفيذ برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، وكذلك بشأن أية مسألة تهم شعب ناميبيا،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة إعادة تأكيد التزام الأمم المتحدة الرسمي بدعم تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لناميبيا،

وإذ تعيد تأكيد السلامة الاقليمية لناميبيا بما في ذلك خليج والفيس وجزيرة بنغوين والجُزر الأخرى الواقعة مقابل ساحل ناميبيا،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تكثيف التعاون بين مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمنظمات غير الحكومية التي تشترك بنشاط في تأييد كفاح الشعب الناميبي في سبيل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الوحيد والحقيقي، بغية تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

وإذ تثني على الجهود التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الاضطلاع بالمسؤوليات الموكولة إليه بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وما تلاه من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بناميبيا،

١ ـ **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، بما في ذلك التوصيات الواردة فيه وتقرر أن ترصد الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذها؛

٢ ـ **تقرر** أن يقوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، لدى اضطلاعه بمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا إلى أن تنال استقلالها، بما يلي:

(أ) مواصلة تعبئة الدعم الدولي للضغط من أجل انسحاب إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا عملاً بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا؛

(ب) التصدي لسياسات جنوب افريقيا المناهضة لشعب ناميبيا وللأمم المتحدة ولمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا؛

(ج) التنديد بجميع المخططات الدستورية أو السياسية المخادعة التي قد تحاول جنوب افريقيا عن طريقها إدامة نظامها القائم على القهر الاستعماري واستغلال شعب ناميبيا ومواردها ورفض هذه المخططات؛

(د) السعي إلى تأمين عدم الاعتراف بأية إدارة أو كيان يقامان في ويندهوك لا يكونان نابعين من انتخابات حرة تجري في ناميبيا على صعيد الاقليم بأسره تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابتها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ و٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ و٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ وما تلاها من قرارات تتصل بهذا الشأن في مجموعها :

(هـ) تأمين السلامة الإقليمية لناميبيا بوصفها دولة موحدة تشمل خليج والفيس وجزيرة بنغوين والجُزر الأخرى الواقعة مقابل ساحل ناميبيا :

(و) تمثيل ناميبيا في جميع المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وذلك لكفالة الحماية الكافية لحقوق ناميبيا ومصالحها :

(ز) اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة التطبيق التام لأحكام المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا الذي سنّه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤[٨٣]، والامتثال له، واتخاذ أية تدابير أخرى قد تكون ضرورية للمساعدة في حماية الموارد الطبيعية لناميبيا :

(ح) عقد جلسات استماع للحصول على معلومات تتصل بهذا الموضوع من جميع المصادر المتاحة للتنديد بشدة بمخططات جنوب افريقيا واستغلالها بلا رحمة لشعب ناميبيا ومواردها بما في ذلك استغلال العمال وإضفاء الطابع العسكري على الإقليم ونهب موارده الطبيعية :

(ط) وضع سياسات لمساعدة الناميبيين وتنسيق المعونة المقدمة إلى ناميبيا من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة :

(ي) استعراض الآثار المدمرة لسياسات جنوب افريقيا فيما يتعلق بالأطفال الناميبيين ووضع برنامج عمل مناسب، بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لمساعدة الأطفال الناميبيين المقيمين خارج ناميبيا، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين :

(ك) وضع وتوجيه برنامج على نطاق عالمي لنشر المعلومات عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ومخططاتها لإدامة استغلالها لشعب الإقليم وموارده والسيطرة عليهما، وعن كفاح الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الوحيد والحقيقي، لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة؛

(ل) إعلام كبار موجهي الرأي العام، وقادة وسائط الإعلام، والمؤسسات السياسية والأكاديمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية في الدول الأعضاء، بأهداف مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ووظائفه، وبكفاح الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية؛ وكذا إجراء مشاورات مع تلك الشخصيات والمؤسسات والتماس التعاون من جانبها، وذلك عن طريق دعوتها في المناسبات الخاصة للاشتراك في مداولات المجلس بما يكفل أفعل تعبئة للرأي العام لتأييد قضية شعب ناميبيا :

(م) العمل قيّماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا، والقيام، بهذه الصفة، بإدارة الصندوق وتنظيمه :

(ن) تنسيق برنامج بناء الدولة الناميبية وتخطيطه وإدارته، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية :

(س) توفير المبادئ التوجيهية العريضة ووضع المبادئ والسياسات لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا، وإدراج فصل عن أنشطة المعهد في التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة :

(ع) مواصلة التشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في وضع وتنفيذ برنامج عمله، وكذلك في أية مسألة تهم الشعب الناميبي :

٣ ـ ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يضع برنامجاً للتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تشترك بنشاط في دعم كفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الوحيد والحقيقي، بغية تكثيف العمل الدولي لدعم كفاح التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا ؛

٤ ـ تقرر تخصيص مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ليستخدمه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في إقامة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية لحضور مؤتمرات التضامن مع ناميبيا التي تنظمها هذه المنظمات ونشر المعلومات عن نتائج هذه المؤتمرات، والاشتراك في الأنشطة الأخرى التي تعزز قضية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل التحرير ؛

٥ ـ تقرر رصد اعتمادات مالية كافية في ميزانية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتمويل مكتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نيويورك، ضماناً لتمثيل شعب ناميبيا في الأمم المتحدة التمثيل الصحيح عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ؛

٦ ـ تقرر الاستمرار في تحمل مصروفات ممثلي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، كلما قرر ذلك مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٧ ـ تعلن أن الأمم المتحدة ملتزمة بتقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين لناميبيا وأنه سيجرى الاضطلاع بجميع برامج الأمم المتحدة لصالح الشعب الناميبي وفقاً لقرارات الجمعية العامة لنصرة كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، حركة تحريره الوحيدة والحقيقية، لتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني الحقيقيين لناميبيا ؛

٨ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، باستعراض احتياجات الوحدات التي تخدم المجلس، لتمكينه من الاضطلاع على نحو تام بجميع المهام والوظائف الناشئة عن ولايته.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

دال

إجراءات تتخذها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧]، والفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٧٨]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليدير الإقليم إلى أن ينال استقلاله،

وإذ تشير إلى الاعلان المتعلق بناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا، الواردين في قرار الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي للتضامن مع كفاح شعب ناميبيا المعقود في باريس في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٨٢]،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير الفعّالة، كل داخل نطاق اختصاصها، لتأمين التنفيذ التام والعاجل لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بناميبيا، لاسيما فيما يتعلق بتوفير المساعدة المعنوية والمادية، على أساس الأولوية، لشعب ناميبيا، وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الوحيد والحقيقي،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تقديم كل مساعدة مادية ممكنة إلى الناميبيين الذين هم ضحايا سياسات القمع والتمييز التي تتبعها جنوب افريقيا،

١ ـ **ترجو** من جميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات والمؤتمرات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة منح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا كي يتسنى له بذلك أن يشترك بوصفه سلطة إدارة ناميبيا في عمل تلك الوكالات والمؤسسات والمؤتمرات؛

٢ ـ **ترجو** من جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تعفي ناميبيا من النصيب المقرر عليها طوال المدة التي يمثلها فيها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا؛

٣ ـ **ترجو** من جميع المنظمات والهيئات والمؤتمرات الحكومية الدولية وغير الحكومية تأمين حماية حقوق ومصالح ناميبيا، ودعوة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى الاشتراك، بوصفه سلطة إدارة ناميبيا، في أعمالها بوصفه عضواً كامل العضوية كلما تناولت هذه الأعمال تلك الحقوق والمصالح؛

٤ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة لما تسديه من مساعدة إلى ناميبيا، وترجو منها إعطاء الأولوية لتخصيص أموال لتقديم المساعدة المادية إلى شعب ناميبيا.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

هاء

دعم معهد الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٣]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ الذي قررت بموجبه أن تنهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأن تتولى المسؤولية المباشرة عن الإقليم حتى نيله الاستقلال، وإلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا،

وإذ لا يغرب عن بالها أن الأمم المتحدة، بتوليها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا، قد قبلت التزاماً رسمياً بتقديم كل الدعم الممكن لشعب ناميبيا في كفاحه في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تقديم كل مساعدة مادية ممكنة إلى الناميبيين الذين هم ضحايا سياسات القمع والتمييز التي تتبعها جنوب افريقيا،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٢٩٦ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي اعتمدت فيه مقرر مجلس الأمم

المتحدة لناميبيا بشأن إنشاء معهد الأمم المتحدة لناميبيا في اوساكا لتمكين الناميبيين من الاضطلاع بأنشطة البحث والتدريب والتخطيط وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، مع الاهتمام بوجه خاص بكفاح ناميبيا في سبيل الحرية وإنشاء دولة ناميبيا المستقلة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٩٢/٣٤ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، الذي اعتمدت فيه ميثاق معهد الأمم المتحدة لناميبيا[٨٤]،

وإذ تعيد تأكيد مسؤولية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن تقديم مبادئ توجيهية عامة للمعهد وصياغة مبادئه وسياساته،

وإذ تثني على المعهد لاسهامه الفعّال في تعزيز اكتساب شباب ناميبيا للمهارات، وبذلك يمكنهم من المشاركة في إدارة ناميبيا المستقلة مستقبلاً،

وإذ تحيط علماً بالتقرير السنوي المقدم من المجلس الأعلى للمعهد إلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٨٥] وفقاً لأحكام ميثاق المعهد،

وإذ تدرك إدراكاً عميقاً حاجة شعب ناميبيا الماسة إلى مساعدة ملموسة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة، في كفاحه لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

١ ـ **تؤكد** دعمها لمعهد الأمم المتحدة لناميبيا فيما يبذله من جهود لتمكين الناميبيين من تطوير واكتساب المهارات اللازمة لتوفير الموظفين للخدمات العامة في ناميبيا المستقلة؛

٢ ـ **تثني** على الجهود التي يبذلها المعهد في القيام بأنشطة بحثية في شتى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لناميبيا، الأمر الذي يسهم في الكفاح من أجل خلاص ناميبيا، ويساعد كذلك على إعداد سياسات وبرامج لناميبيا مستقلة؛

٣ ـ **تثني أيضاً** على الجهود التي يبذلها المعهد لتنظيم مركز للمعلومات والوثائق معني بناميبيا؛

٤ ـ **تثني كذلك** على الجهود التي يبذلها المعهد لتقديم دعم فني لكفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية وإقامة دولة ناميبيا المستقلة؛

٥ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم عن طريق المعهد بإعداد ونشر كتيب عن ناميبيا يشمل مسألة ناميبيا من جميع جوانبها التي نظرت فيها الأمم المتحدة منذ إنشائها؛

٦ ـ **تقرر** تعديل ميثاق المعهد ليتضمن عضوية ممثل لجامعة زامبيا في مجلسه الأعلى؛

٧ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي سعت إلى التعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في دعم برنامج المعهد؛

٨ ـ **تحث** الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تفعل ذلك حتى الآن، أن تستعرض مع المعهد الطرق والوسائل الكفيلة بتدعيم برنامج أنشطته؛

٩ ـ **توصي** بأن يواصل المعهد اتصالاته مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل استعراض طرق ووسائل إقامة تعاون أوثق بين المؤسستين وفقاً لسياسات وأهداف كل منهما؛

١٠ ـ **تعرب عن تقديرها** لجميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد الذين قدّموا تبرعات لحساب المعهد في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا؛

١١ ـ **ترجو** من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يجدد مناشدته للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد التبرع بسخاء لحساب المعهد في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا؛

١٢ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يضمّن تقريره السنوي إلى الجمعية العامة فصلاً وتوصيات عن أنشطة المعهد.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

واو

برنامج بناء الدولة الناميبية

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ الذي قررت بموجبه أن تنهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأن تتولى المسؤولية المباشرة عن الاقليم لحين نيله الاستقلال، وكذلك إلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليتولى إدارة الاقليم حتى نيله الاستقلال،

---

(٨٤) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤ (A/34/24)، المجلد الرابع، المرفق الثاني والثلاثون.

(٨٥) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٢٤ (A/35/24)، المجلد الأول، الفقرات ٣٣٩ ـ ٣٤٤.

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان المتعلق بناميبيا، وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا، الواردين في قرار الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٥٣/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ الذي قررت بموجبه أن تبدأ برنامجاً شاملاً للمساعدة ضمن منظومة الأمم المتحدة يغطي كلاً من فترة الكفاح في سبيل الاستقلال والسنوات الأولى لاستقلال ناميبيا،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإدراكاً منها للمرحلة الحاسمة التي تحققت في كفاح الشعب الناميبي في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ تسلّم بأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بتوليها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا، قد اضطلعت أيضاً بمسؤولية مساعدة شعب ناميبيا معنوياً ومادياً،

وإذ تثني على الخطوات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة المختلفة، لاسيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لتوفير المساعدة لناميبيا في إطار برنامج بناء الدولة الناميبية،

وإذ تلاحظ مع التقدير مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المشاريع المرتبطة ببرنامج بناء الدولة الناميبية،

وإذ تؤكد من جديد تصميمها على الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعب وإقليم ناميبيا،

١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، بوصفه السلطة الشرعية لإدارة الإقليم حتى نيله الاستقلال، أن يواصل، بالتشاور مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، التوجيه والتنسيق فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية، بهدف دمج جميع تدابير المساعدة المقدمة إلى الناميبيين من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في برنامج مساعدة شامل تابع لمنظومة الأمم المتحدة؛

٢ ـ **تثني** على التقدم المحرز في الوصول بعناصر ما قبل الاستقلال من برنامج بناء الدولة الناميبية إلى مرحلة التنفيذ، وترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يصوغ ويدرس في الوقت المناسب السياسات والخطط الطارئة المتعلقة بالمرحلة ' نتقالية ومرحلة ما بعد الاستقلال من البرنامج؛

٣ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة، وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، التي أسهمت في برنامج بناء الدولة الناميبية، وتدعوها إلى مواصلة اشتراكها في البرنامج عن طريق ما يلي:

(أ) تنفيذ المشاريع التي يوافق عليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا؛

(ب) إعداد مقترحات بمشاريع جديدة بناءً على طلب المجلس؛

(ج) تخصيص الاعتمادات من مواردها المالية الخاصة لتنفيذ المشاريع التي يوافق عليها المجلس؛

٤ ـ **ترجو** من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، عند التخطيط لتدابير جديدة لمساعدة ناميبيا والشروع في تنفيذ هذه التدابير، أن تفعل ذلك بالقدر العملي الممكن في سياق برنامج بناء الدولة الناميبية؛

٥ ـ **تعرب عن تقديرها** لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمته في تمويل وإدارة برنامج بناء الدولة الناميبية وتطلب إليه الاستمرار في تخصيص الأموال، بناءً على طلب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، من رقم التخطيط الإرشادي لناميبيا لتنفيذ المشاريع في نطاق برنامج بناء الدولة؛

٦ ـ **تعرب عن تقديرها** لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمساهمتها الملموسة في برنامج بناء الدولة الناميبية، ولاسيما تشديدها على الهويّة الثقافية للشعب الناميبي، وعلى إعداد وتنفيذ برنامج تعليمي لفائدة الشعب الناميبي بتعاون وثيق مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية؛

٧ ـ **تعرب عن تقديرها** لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمساهمتها الملموسة في برنامج بناء الدولة الناميبية، ولاسيما تأكيدها على تنمية المهارات الزراعية للناميبيين في تعاون وثيق ومتواصل مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية؛

٨ ـ **تعرب عن تقديرها** لجميع من قدّم تبرعات لبرنامج بناء الدولة الناميبية من حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وأفراد، وتدعوهم إلى تقديم مزيد من التبرعات المالية للبرنامج عن طريق صندوق الأمم المتحدة لناميبيا؛

٩ ـ **تعرب عن تقديرها**، بصفة خاصة، لحكومة أنغولا على قرارها بتقديم موقع لإنشاء مركز تدريب مهني نموذجي للناميبيين بمساعدة منظمة العمل الدولية؛

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام ومن رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يناشدا الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم مزيد من التبرعات المالية

إلى برنامج بناء الدولة الناميبية عن طريق صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

١١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يوفّر لمفوضية الأمم المتحدة لناميبيا الموارد اللازمة لأداء مسؤولياتها التي عهد بها إليها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، بوصفه السلطة المنسّقة في تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

زاي

صندوق الأمم المتحدة لناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن صندوق الأمم المتحدة[٨٦]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، الذي قررت بموجبه أن تنهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأن تتولى المسؤولية المباشرة عن الاقليم حتى نيله استقلاله، وإلى قرارها ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، الذي أنشأت بموجبه مجلس الأمم المتحدة لناميبيا،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦٧٩ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، الذي قررت بمقتضاه إنشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣١١٢ (د ـ ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الذي عينت به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قيّماً على صندوق الأمم المتحدة لناميبيا،

وإذ تؤكد من جديد تصميمها على مواصلة الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه الاقليم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن اللاحقة،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ لا يغرب عن بالها أن الأمم المتحدة، بتوليها المسؤولية المباشرة عن ناميبيا، قد قبلت التزاماً رسمياً بتقديم كل الدعم الممكن لشعب ناميبيا في كفاحه في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة،

واقتناعاً منها بالحاجة إلى تقديم كل مساعدة مادية ممكنة إلى الناميبيين الذين هم ضحايا سياسات القمع والتمييز التي تتبعها جنوب افريقيا،

١ ـ **تحيط علماً** بتقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا، وتوافق على الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه ؛

٢ ـ **تعرب عن تقديرها** لكل من قدّم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لناميبيا من دول ووكالات متخصصة ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية وغير حكومية وأفراد ؛

٣ ـ **تقرر** وجوب النظر كذلك في استخدام موارد صندوق الأمم المتحدة لناميبيا في إطار تنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يعززا مناشدتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد تقديم تبرعات سخية لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٥ ـ **تدعو** الحكومات إلى أن تناشد مرة أخرى منظماتها ومؤسساتها الوطنية تقديم تبرعات لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ؛

٦ ـ **تعرب عن تقديرها** للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لما تسديه من مساعدة إلى الناميبيين، وترجو منها أن تعطي الأولوية لتخصيص أموال لتقديم المساعدة المادية إلى شعب ناميبيا ؛

٧ ـ **تعرب عن تقديرها** لجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين الناميبيين ؛

٨ ـ **تقرر** أن يظل الناميبيون يتمتعون بأهلية تلقّي المساعدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ؛

٩ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

(٨٦) **المرجع نفسه**، المجلد الأول، الفقرات ٣١١ إلى ٣٥٥.

حـاء

نشر المعلومات عن ناميبيا

إن الجمعية العامة،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا[٧٧] والفصول المتصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٧٨]،

وإذ تشير إلى قراريها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، وكذلك إلى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن اللاحقة المتعلقة بناميبيا،

وإذ تشير أيضا إلى الاعلان بشأن ناميبيا وبرنامج العمل لدعم تقرير المصير والاستقلال الوطني لناميبيا، الواردين في قرار الجمعية العامة د إ ـ ٢/٩ المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وإذ تؤكد على الحاجة الملحّة إلى العمل على أساس مستمر على تعبئة الرأي العام العالمي بغية مساعدة شعب ناميبيا مساعدة فعّالة في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة، ولاسيما تعزيز النشر على نطاق عالمي للمعلومات عن الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا في سبيل التحرير بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الوحيد والحقيقي،

وإذ تكرر الاعراب عن أهمية نشر المعلومات كأداة للنهوض بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا، وإذ تدرك الحاجة الملحّة إلى قيام إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة بمضاعفة جهودها لتعريف الرأي العام العالمي بجميع نواحي مسألة ناميبيا،

١ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يوعز إلى إدارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة أن تعمل، بالاضافة إلى مسؤولياتها المتعلقة بالجنوب الافريقي، على مساعدة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات، كما يتسنى للأمم المتحدة تكثيف جهودها لتحقيق الدعاية ونشر المعلومات بغية تعبئة التأييد الجماهيري لاستقلال ناميبيا؛

٢ ـ **ترجو** من جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها في مجال نشر المعلومات عن ناميبيا، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا؛

٣ ـ **تقرر** البدء بحملة عالمية لتأييد قرارات الأمم المتحدة من أجل ناميبيا حرة مستقلة، وتحقيقاً لهذه الغاية ترجو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم، بالتعاون مع الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، بإعداد برنامج للأنشطة المتعلقة بنشر المعلومات يتضمن ما يلي:

(أ) إعداد منشورات عن النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا؛

(ب) إنتاج برامج اذاعية بالاسبانية والالمانية والانكليزية والفرنسية لتوجيه أنظار الرأي العام العالمي إلى الحالة الراهنة في ناميبيا؛

(ج) إنتاج مادة للاعلام عن طريق البرامج الاذاعية والتليفزيونية؛

(د) نشر إعلانات في الصحف والمجلات؛

(هـ) إنتاج أفلام عن ناميبيا؛

(و) إعداد ملصقات؛

(ز) الاستفادة الكاملة من الموارد المتصلة بالبلاغات والمؤتمرات والاجتماعات الاعلامية الصحفية كما يتسنى الابقاء على استمرار تدفق المعلومات إلى الجمهور بشأن مسألة ناميبيا من جميع جوانبها؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يضطلع على الفور، بالتشاور مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، بإعداد خريطة اقتصادية شاملة لناميبيا.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

طـاء

مسألة اليورانيوم الناميبي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، و ٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٢٦٤ (١٩٦٩) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٩، و ٢٦٩ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ١٩٦٩، و ٢٨٦ (١٩٧٠) المؤرخ في ٣٠ كانون

الثاني/يناير ١٩٧٠، و ٢٨٣ (١٩٧٠) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠، و ٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١،

وإذ تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١[٧٩]،

وإذ تشير إلى قيام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ بسن المرسوم رقم ١ لحماية الموارد الطبيعية لناميبيا[٨٣]،

وإذ تشير إلى طلبها الوارد في قرارها ٣٢٩٥ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بأن تتقيد جميع الدول بالمرسوم رقم ١،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل الجزائر المتعلقين بناميبيا واللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في جلسته العامة الاستثنائية المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٠[٨٠]،

وقد درست تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن جلسات الاستماع المتعلقة باليورانيوم الناميبي التي عقدها المجلس في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٠[٨٧]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٨/٣٥ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بشأن أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار **والفصل العنصري** والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي،

١ ـ **توافق** على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن جلسات الاستماع المتعلقة باليورانيوم الناميبي والنتائج والتوصيات الواردة فيه؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** أن الموارد الطبيعية لناميبيا هي ثروات للشعب الناميبي له حرمته، وان الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية للاقليم نتيجة لما تقوم به المصالح الاقتصادية الأجنبية، بالتواطؤ مع إدارة جنوب افريقيا غير المشروعة، من نهب منتظم، هو خطر جسيم يهدد سلامة ورخاء دولة ناميبية مستقلة؛

٣ ـ **تعلن** أن أية دولة تحرم الشعب الناميبي من ممارسة حقوقه المشروعة من موارده الطبيعية أو تقديم المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح ذلك الشعب، إنما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

٤ ـ **تعلن** أن أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية والمالية وغيرها، العاملة في الوقت الحاضر في ناميبيا، تشكل عقبة رئيسية تعوق استقلالها السياسي، وذلك باستغلالها الاستنزافي للموارد الطبيعية وباستمرارها في تكديس الأرباح الهائلة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية؛

٥ ـ **تطلب مرة أخرى** إلى جميع الحكومات التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها تجاه مواطنيها والهيئات الاعتبارية الخاضعة لولايتها، ممن يملكون مشاريع ويديرونها في ناميبيا، إنهاء تلك المشاريع ومنع أية استثمارات جديدة أو التنقيب في الاقليم؛

٦ ـ **توجه نظر** مجلس الأمن إلى أن جلسات الاستماع بشأن اليورانيوم الناميبي قد أوضحت انتهاكات خطيرة لقرارات المجلس ٢٧٦ (١٩٧٠)، و ٢٨٣ (١٩٧٠) و ٣٠١ (١٩٧١) وترجو من المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

٧ ـ **توجه أيضاً نظر** مجلس الأمن إلى الخطر المتزايد الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو يحدث بسبب ما تقوم به جنوب افريقيا من استحداث قدرة نووية باستخدام اليورانيوم الناميبي وأخطار الانتشار النووي الناشئة من بيع جنوب افريقيا اليورانيوم الناميبي دون ضمانات، وترجو من المجلس اتخاذ الاجراءات الكفيلة بألاّ تواصل جنوب افريقيا اقتناء التكنولوجيا النووية من بلدان أخرى؛

٨ ـ **ترجو** من حكومات الدول التي تقوم شركاتها بنشاط يدخل فيه اليورانيوم الناميبي، وبصفة خاصة، حكومات ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ان تتخذ تدابير لمنع الشركات التي تمتلكها تلك الدول، وغيرها من الشركات، بالاضافة إلى فروعها، من جميع المعاملات في اليورانيوم الناميبي وجميع أنشطة التنقيب في ناميبيا؛

٩ ـ **تلاحظ** أن استغلال البلدان الغربية، ولاسيما أعضاء الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، لليورانيوم الناميبي، وطبيعة السياسات التي تنتهجها جنوب افريقيا حيال اليورانيوم الناميبي، وتعاون بعض البلدان الغربية مع جنوب افريقيا، ونقل التكنولوجيا النووية إلى جنوب افريقيا، واشتراك جنوب افريقيا على نطاق واسع في تصدير اليورانيوم الطبيعي والمغنى، إنما تعرقل بشكل خطر نيل ناميبيا الاستقلال في وقت مبكر؛

١٠ ـ **تلاحظ مع بالغ القلق** اشتراك الحكومات الأجنبية والشركات الأجنبية التي تخضع لرقابة الدول في استخراج ومعالجة يورانيوم ناميبيا، وتعاون هذه الجهات مع جنوب افريقيا في الميدان النووي الذي يسهم بشكل مباشر في استحداث

(٨٧) المرجع نفسه، المجلد الثالث.

جنوب افريقيا للقدرة النووية مما يعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق انسحاب جنوب افريقيا من الاقليم ؛

١١ ـ **تدين** جميع الأنشطة المتعلقة باليورانيوم الناميبي والتي تقوم بها في الاقليم شركات تابعة للملكية الدول أو خاضعة لرقابتها، والأنشطة التي تشكل انتهاكاً واضحاً من قِبَل الحكومات المعنية للقرارات الملزمة التي اتخذها مجلس الأمن والتي تعد بالتالي انتهاكات للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ؛

١٢ ـ **تدين بقوة** تواطؤ اسرائيل وألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مع جنوب افريقيا في الميدان النووي، وتطلب من جميع الدول الامتناع عن إمداد نظام جنوب افريقيا بطريق مباشر أو غير مباشر، بمنشآت قد تمكّنه من إنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم وغير ذلك من المواد أو المفاعلات أو المعدات العسكرية، النووية ؛

١٣ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يواصل جمع المعلومات بشأن اليورانيوم الناميبي واتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار/مارس ١٩٨١

ياء

الحالة الناجمة عن رفض جنوب افريقيا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بمسألة ناميبيا، ولاسيما القرارات ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، و٢٢٤٨ (د إ ـ ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧، وقرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، و٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨، و٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، و٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨،

وإذ تدين بقوة نظام جنوب افريقيا العنصري لتماديه في رفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) و٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨)،

وإذ تشعر بالسخط للطريقة الوقحة التي تسببت بها جنوب افريقيا متعمدة في تقويض اجتماع ما قبل التنفيذ الذي عقد في جنيف من ٧ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١،

وإذ تعرب عن استيائها لعدم قبول جنوب افريقيا حتى الآن مبدأ الاستقلال لناميبيا،

وإذ تثني بالغ الثناء على ما أبدته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من حس بالمسؤولية وحنكة سياسية وموقف ايجابي، ولاسيما في اجتماع ما قبل التنفيذ، لضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا،

وإذ تدرك أن بعض أعضاء فريق الاتصال الغربي، الذي يقال إنه يعمل على تنفيذ قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٤ (١٩٧٨)، متورط تورطاً شديداً في استغلال الموارد الطبيعية وفي أنشطة اقتصادية أخرى غير شرعية في ناميبيا،

وإذ تضع في الاعتبار القرار ذا الصلة الذي اتخذته لجنة التنسيق لتحرير افريقيا في الاجتماع المعقود في اروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١،

وإذ تلاحظ الأجزاء ذات الصلة من إعلان نيودلهي الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ١٩٨١[٨٨]،

وإذ يساورها بالغ القلق للحالة الحرجة الحالية في ناميبيا، والتي تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين،

١ ـ **تعلن** عن مسيس الحاجة إلى تأمين نيل الشعب الناميبي حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير الحقيقي، وفي الحرية والاستقلال الوطني داخل ناميبيا موحدة ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** رسمياً المسؤولية المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة عن ناميبيا إلى أن يتحقق تقرير المصير الحقيقي والحرية والاستقلال الوطني في الاقليم، وتجدد تصميمها على ضمان الاضطلاع الفعّال والكامل بهذه المسؤولية ؛

٣ ـ **تعلن** أنه يتعين على الدول كافة أن تمارس مسؤولياتها كاملة في الجهد الرامي إلى تحقيق استقلال حقيقي لناميبيا ؛

٤ ـ **تدين بقوة** تمادي نظام جنوب افريقيا العنصري في رفضه الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا، وبخاصة رفضه قرارات مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) ؛

٥ ـ **تقرر مرة أخرى** أن نظام جنوب افريقيا العنصري تصرّف بطريقة مخادعة باتخاذه تدابير انفرادية ومخططات شريرة

---

(٨٨) A/36/116، المرفق.

داخل ناميبيا خلال فترة المباحثات الطويلة التي جرت من أجل التوصل إلى تسوية في ناميبيا عن طريق التفاوض، مسيئاً بذلك إلى الشعب الناميبي وإلى ممثله الحقيقي والوحيد، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ومنتهكاً قرارات مجلس الأمن، لاسيما القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦)، المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، و ٤٣١ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨، و٤٣٢ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨، و٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨، و٤٣٩ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة :

٦ ـ **تؤكد من جديد رسمياً** أن طرفي النزاع في ناميبيا هما، من ناحية، جنوب افريقيا التي تحتل الاقليم بصورة غير شرعية وترتكب عدواناً ضد شعبه، ومن ناحية أخرى، شعب ناميبيا تحت قيادة ممثله الحقيقي والوحيد، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ومؤيداً من قبل الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن الاقليم لحين نيله الاستقلال الحقيقي :

٧ ـ **تكرر الاعراب** عن تأييدها الذي لا يتزعزع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الناميبي، في كفاحها البطولي من أجل تحرير الاقليم وتجدد دعوتها للمجتمع الدولي أن يقدم إلى تلك المنظمة كل المساعدات المادية والمالية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية للقضاء الفوري على احتلال جنوب افريقيا العنصري وغير الشرعي للاقليم ؛

٨ ـ **تدين بقوة** جنوب افريقيا لتكثيفها أعمال القمع ضد الشعب الناميبي وتصعيدها عمليات احتجاز واعتقال زعماء وأعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية :

٩ ـ **تدين بقوة** نظام بريتوريا الاستعماري العنصري لاستمراره في ارتكاب أعمال العدوان ضد الدول الافريقية المستقلة، ولاسيما أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق :

١٠ ـ **تقرر** زيادة الاعتماد المالي في ميزانية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتمويل مكتب المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نيويورك لكفالة زيادة تمثيل الشعب الناميبي في الأمم المتحدة عن طريق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية :

١١ ـ **ترجو** من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم، تنفيذاً لمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا، بعقد سلسلة من الاجتماعات العامة خارج مقر الأمم المتحدة خلال عام ١٩٨١ وأن يقدم إلى الجمعية العامة توصيات بالتدابير المناسبة، في ضوء رفض جنوب افريقيا تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، وترجو من الأمين العام أن يقوم بدفع نفقات هذه الاجتماعات وتوفير الموظفين والخدمات الضرورية لها :

١٢ ـ **تعلن رسمياً** أن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لاقليم ناميبيا، وتماديها في تحدي الأمم المتحدة، والحرب القمعية التي تشنها ضد أبناء ناميبيا، واستمرارها في شن أعمال عدوانية من قواعد داخل ناميبيا ضد الدول الافريقية المستقلة، وتوسعها الاستعماري، وسياسة **الفصل العنصري** التي تنتهجها تمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين :

١٣ ـ **تطلب رسمياً** إلى مجلس الأمن أن يعقد اجتماعاً عاجلاً لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لضمان امتثال جنوب افريقيا الفوري لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا :

١٤ ـ **تقرر أنها**، في حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير ملموسة لارغام جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير الشرعي بالانسحاب من ناميبيا، ستنظر على وجه الاستعجال في اتخاذ التدابير الضرورية وفقاً للميثاق، مع إدراكها أن هذه حالة فريدة تتولى فيها الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن العمل على تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لناميبيا.

الجلسة العامة ١١١
٦ آذار /مارس ١٩٨١